محاضرة الخامسة

الفكر الاقتصادي عند الطبعيون (نشأة علم الاقتصاد)

ظهرت مدارسة الطبعيين " La physicarates" في فرنسا في منتصف القرن 18 م، وكان على رأسها الدكتور "كيناي" (Quenay) ومن أتباعه "الماركيز ي ميرابو"، وقد انحصرت مؤلفاتهم في فترة لا تزيد عن 25 سنة (1756 إلى 1778)، طهرت آراء الطبعين كنتيجة لعدةتطورات ومنها:

- انتشار فكرة القانون الطبيعي (ناحية فكرية).
- انتشار فكرة الملك صاحب السلطان المطلق (ناحية سياسية).
- سوء حال الزراع بسبب قيود التجاريين (ناحية اقتصادية).

أولا) التحليل الاقتصادي

تمثل فيما يلي:

1) فكرة النظام الطبيعي: الظواهر الاقتصادية تخضع للقوانين الطبعية مثل الظواهر الطبيعية والبيولوجية، وتقوم على مبدأين: المنفعة الشخصية ومبدأ المنافسة، كما أن القوانين الطبيعية تتميز على أنها مطلقة (لا استثناء فيها)، عالمية، أبدية (لا تتغير) وإلهية.

كان الطبيعيون من خلال قانونهم متفائلون للحياة الاقتصادية فكل فرد يسعى لتحقيق مصلحة شخصية فهو في نفس الوقت يسعى للمصلحة الجماعية.

2) الثروة والإنتاج: الثروة عند الطبيعيون هي الانتاج. أما الانتاج عرفه على أنه كل عمل يخلق ناتجاً صافياً جديداً، وأن يضيف مقدراً من المواد أكثر من تلك التي بذلت في الإنتاج.

والقطاع الذي يحقق هذا المفهوم متوفر إلا في الزراعة، فهذه الأخيرة في اعتقادهم هي وحدها التي تخلق ناتجا صافيا جديدا، أي أن البذور تتحول إلى محصول أكثر من بذورها، أما الصناعة والتجارة عندهم نشاطات عقيمة غير منتجة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن تعريف الانتاج عندهم تعريف قاصراً ومحدوداً، وذلك لإقتصره على خلق مادة جديدة، بينما نجحوا في تحديد معنى الثروة والمتمثل في الانتاج لا الحصول على المعادن النفسية.

3) الدورة الاقتصادية: السؤال المطروح هنا يتمثل فيما يلي: كيف يتداول الناتج الصافي داخل اقتصاد دولة ما ؟

حاول "كيناي" الإجابة عن هدا التساؤول في كتابه "الجدول الاقتصادي" الذي نشره عام 1758، ويمكن استخلاص الدورة الاقتصادية كما يراها "كيناي" من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (6): الدورة الاقتصادية عند "كيناي"

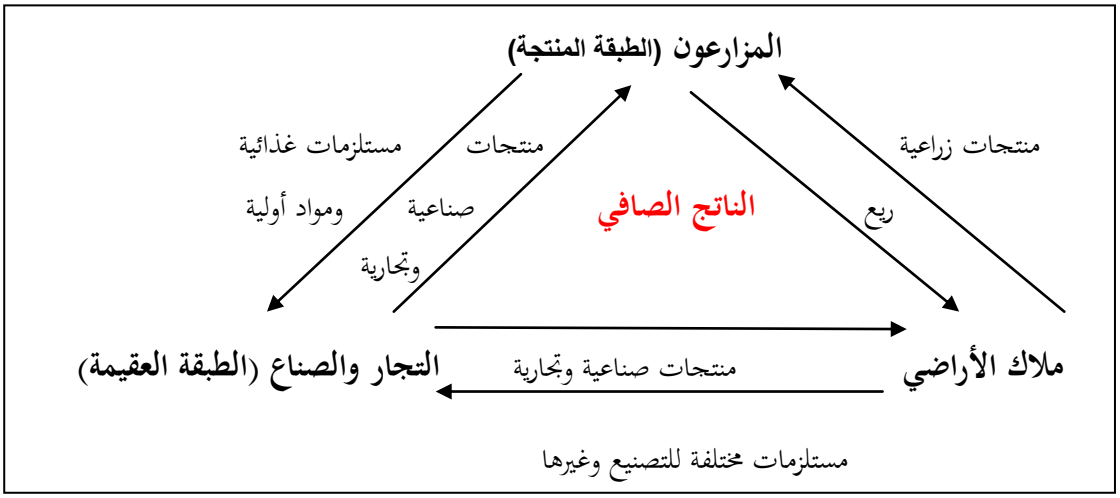

المصدر: اعداد الباحث.

من شكل أعلاه نلاحظ أن الدورة الاقتصادية (الجدول لاقتصادي) عند "كيناي" تبدأ من المزارعين وتنتهي عند المزراعين؛ فإذا كان الناتج الصافي المنتج من قبل الطبقة المنتجة (المزارعون) يقدر 2 مليون وحدة نقدية، فإن الناتج الصافي سوف يتم توزيعه بداية من المزارعون وفي النهاية يتم استرجاعه من المزارعون، وذلك من خلال أن ملاك الأرضي يتحصلون على جزء من الناتج الصافي ليكن 0.5 مليون وحدة نقدية، وفي المقابل يتحصل المزارعون على 0.5 مليون و.ن من أجل الحصول على منتجات زراعية، وفي الجهة المقابلة عند الطبقة غير المنتجة (التجار والصناع) يتحصلون على 1 مليون و. ن، وهذا نتيجة تقديم منتجات صناعية وتجارية للمزارعين، وبدورهم التجار والصناع يحولون المبلغ المتحصل عليه إلى المزارعون لقاء حصولهم على مستلزمات غذائية للحفاظ على حياتهم وكذا مواد أولية لاستمرارية نشاطهم. أما 0.5 مليون و.ن الباقية فيمكن اعتبارها أرباح يحتفظ بها المزارعون، ومن الممكن أن تدخل في الدورة الاقتصادية السنة القادمة ا تم استثمارها من قبل المزارعون.

4) نظرية الطبيعيين في الضريبة: تفرض الضريبة على الزراعة، أي هي ضريبة وحيدة تفرض على الإنتاج الصافي لدى المزارعين، وذلك نظرا لأن:

- الإنتاج الصافي هو فقط في الزراعة (الطبقة المنتجة).
- إن فرض الضريبة على الصناع والتجار فإن عبئها يتحمله المزارعون على اعتبار الدورة تبدأ من المزارعون وتنتهي عندهم؛ أي هناك ضريبة متعددة يتحملها المزارعون.

ثانيا) السياسة الاقتصادية

ناد الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حراً "Laisser Faire Laisser Passer"، والدولة تتدخل فقط للحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي، وحماية الملكية الفردية والأعمال العامة (عكس التجاريين).

ثالثا) تقييم مدرسة الطبيعيين

للوقوف على تقييم الفكر الاقتصادي الطبيعي، يتم عرض مزايا وعيوب هذا الفكر وذلك فيما يلي:

1) **المزايا:** هناك العديد من المزايا ومن بينها:

- جعلوا الاقتصاد السياسي علماً مستقلاً له كيانه الخاص بين العلوم (من طرف "كيناي" وليس "آدم سميث"(*))، وانفصلت الدراسات الاقتصادية عن الفلسفة والدين وهذا مقارنة بالعصور القديمة والوسطى، وعن السياسة مقارنة بالتجاريين، وعليه يعتبر "كيناي" أب الاقتصاد السياسي (الثروة والانتاج وتوزيع الناتج الكلي وتدوله بين الطبقات يجب عزله ويدرس بطريقة علمية).
- قضت مدرسة الطبيعيين على عيوب التي كانت في الفكر التجاري، كالنقود هي الثروة والقيود على النشاط التجاري.
- أسس المذهب الفردي أو الحر الذي ساد في منتصف القرن 20 م.
- أول من أعطى صورة عن دورة الناتج الكلي وانتقاله داخل الدولة وتوزيعه بين الطبقات.

2) **العيوب:** من بين هذه العيوب نجد:

- الزراعة ليست العمل الانتاجي الوحيد، فالإنتاج بحسب الفكر السائد حالياً هو كل عمل يخلق منفعة جديدة أو زيادة منفعة موجودة من قبل، وعليه فالصناعة والتجارة أعمال منتجة كالزراعة.
- ترتب على الخطأ في تحديد الإنتاج خطأ أخر في فرض الضريبة الوحيدة على الزراعة، فالصناعة والتجارة لها ناتج صافي يستوجب فرض عليه ضريبة، كما أن الدولة الحديثة تحتاج لنفقات كبيرة ولا يمكنها الاقتصار في تمويلها على الضريبة الوحيدة.
- الإهتمام الزائد بالزراعة يحرم الدولة – فرنسا– من التقدم الصناعي، وكل ما يقدمه هذا الأخير من تقدم ومزايا.
- لا يخضع الاقتصاد السياسي للقوانيين الطبيعية الثابتة المطلقة عامة كتلك التي فرضها الطبعيون، فالظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور تبعاً للقوانيين التي تحكمها.
- إن التفاؤل الزائد في القوانين الطبيعية وتحكمها في الاقتصاد، هو ما أثبتته الأيام اللاحقة بسذاجة هذا التفاؤل في ترك الاقتصاد حرا طليقاً.

(*): الكتاب الإنجليز يعتبرون "آدم سميث" أب الاقتصاد السياسي بحجة أن "آدم سميث" أول من جعل اقتصاد مادة تدرس بطريقة علمية.